السّنة الثّانية ماستر

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

معهد الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

# محاضرات في القياس والاشتقاق

## التّخصّص: لسانيات عربيّة

الدكتور: فاتح مرزوق بن علي

أستاذ اللّغويات

البريد الالكتروني: f.merzouk@centre-univ-mila.dz

المجموعة (أ)

المدرّج: 05

التّوقيت: 10:00– 11:00

# المحاضرة الثانية

# القياس ومفهومه عند النّحاة واللّغويين

**مُقَدَّمَــة:** سبقت الإشارة إلى أنّ القياس من الخصائص الّتي تعمل على تطوير اللّغة، وبيان جماليتها ومرونتها ومطاطيتها حسب ما تقتضيه الحاجة الاستعماليّة؛ بل إنّه يعتمد أيّما اعتماد على الأصل المسموع من لدن العرب الخُلَّص؛ لذا نلحظ أنّ القياس أتى في المرحلة الثّانية من التّقعيد النّحويّ؛ أيْ: بعد جمع المدوّنة اللّغويّة، وتحديد الأطر والمعالم الكبرى لها؛ بغية تقييد الإطار العلميّ للاحتجاج، ومن بعد ذلك يأتي المصدر والمعلم الأساس والرّئيس وهو (القياس) الّذي عمل من خلاله اللّغويّون في ضبط القواعد النّحويّة؛ وكأنّ بالعلماء الأُوَل عمدوا إلى جمع اللّغة (لغويّ) ومن ثمّ تقعيدها والحكم عليها (النّحويّ) وضع القواعد العربيّة المبنيّة على أمرين: الأصل والفرع؛ وهنا يرد القياس.

1. **القياس عند النّحويّين:** تناول النّحويّون القياس حين دراستهم للقواعد النّحويّة؛ لأنّهم رأوا أنّ المسموع مبنيّ على السّليقة، أضف إلى أنّ هناك من الاستعمالات الّتي بحث فيها العرب لم ترد كحكم، بل أتبعت ما صيغت عليه؛ ومن هنا عُرِّف القياس عند النّحاة على أنّه: "**إلحاق مسألة ليس لها حكم بمسألة لها حكم في ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه؛ تستدعي إحداهما على الأخرى**".

وقد عَرَّفه (ابن جنّي) قائلا: "**القياس أنْ تحكم للثّاني بما حكمت به للأوّل؛ لاشتراكهما في العلّة الّتي اقتضت ذلك في الأوّل**". من خلال التّعريفين يتبيّن أنّ القياس يُبنى على:

- إلحاق الفرع بالأصل؛
- التّشابه بين الأوّل (الأصل) والتّابع له (الفرع)؛
- اجتماع العلّة؛ أي: العلّة النّحويّة.

**2.أركان القياس عند النّحويّين:** للقياس أربعةُ أركان نتلوها كالآتي:

- **المقيس عليه (الأصل):** وهو المسموع حقيقة من أفواه العرب (القرآن وقراءاته، الحديث النّبويّ الشّريف، كلام العرب: شعرهم ونثرهم) المبنيّ على: (السّماع/ المشافهة/ الرّواية/ التّدوين).
- **المقيس (الفرع):** ما قيس على المقيس عليه (الأصل) وقد أشار إليه (ابن جنّي) بقوله: "أنّك إذا سمعت: (قام زيدٌ) أجزت أنت (ظَرُف خالد) و(حمق بشر) وكان ما قسته عربيّا (المقيس) كالّذي قسته عليه (المقيس عليه)".
- **العلّة (العلّة الجامعة/ الجامع):** الجامع الّذي يجمع الحكم بيم المقيس بالمقيس عليه. وقسّمها (ابن السّرّاج) إلى قسمين:

ما يؤدّي إلى كلام العرب (علّة تعليميّة)؛ كقولنا: الفاعل مرفوع، المفعول به منصوب....؛

علّة العلّة: السّؤال عن سبب رفع الفاعل، وسبب نصب المفعول.

- **الحكم:** هو إلحاق المقيس على المقيس عليه؛ ولكن إذا ثبت استعماله عن العرب؛ لذا عدّ الحكم أساس في القياس، وهو رئيس في العلّة؛ لأنّ السّؤال الثّابت: (الحكم أيلحق بالعلّة أم النّصّ. فمنهم من رأى أنّه يلحق النّص ومنهم من رأى الإلحاق بالعلّة؛ كون النّصّ مقطوع أمّا العلّة مظنونة؛ وعليه إلحاق المقطوع بالنّصّ أولى من إلحاقه بالمظنون وهذا محال. (الاسم مرفوع منصوب مجرور، الفعل مجزوم).

وحقيق من خلال ما سبق أنّ النّحاة ركّزوا في القياس النّحويّ بحقيق؛ بل برعوا فيه وركّزوا وقنّنوا وبعّجوا وفلّقوا:

**عبد الله بن اسحاق الحضرميّ (117 ه):** وصفه ابن سلاّم الجمحي ممّا نقله (أبو بكر الزّبيدي) قائلا: "بأنّه أوّل من بعّج النّحو ومدّ القياس، وشرح العلل، وكان أشدّ تجريدا للقياس" ولنا أنْ نقصّ الرّواية المشهورة الّتي تُبين المراد، يذكر (أبو الطّيب اللّغويّ) أنّ (ابن اسحاق الحضرميّ أساء تارة وخطّأ طورا الفرزدق في مدحه ليزيد بن عبد الملك:

على عمائمنا تلقى وأرحلنا  على زواحفَ تُزْجى مخّها رير

فقال (ابن أبي اسحاق): أسأت إنّما هي: مخّها رير، وكذلك القياس في النّحو، فهجاه الفرزدق بقصيدة يقول فيها:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليَا

وما أنْ سمعه حتّى قال له: أخطأت، وإنّما هو مولى موالٍ، يريد أنّه أخطأ في إجرائه موال المضافة مجرى الممنوع من الصّرف إذ جرّها بالفتحة، وكان ينبغي أنْ يصرفها قياسا على ما نطق به العرب في (جوارٍ وغواشٍ؛ إذ يحذفون الياء في حالتي الرّفع والجرّ"

### 3.القياس قديماً وحديثاً

**قديـــــمـــا:**

استقام القياس مصطلحاً ومنهجاً منذ (الحضرمي) في مواقفه وتوجهاته، وبلغت عناية القدماء في القياس إلى درجة أنهم ألفوا فيه رسائل وكتب كثيرة، من أبرزها:

- القياس في النحو ليونس بن حبيب؛
- والمقاييس في النحو للأخفش الأوسط؛
- والقياس لهشام الضرير والقياس على أصول النحو لابن مردان الكوفي.

وللأسف أن هذه الكتب لم تصلنا، وذكرت في مظان المراجع العربية القديمة ومصادرها، فقد وجد النحاة في موضوع القياس موضوعاً يستحق الدراسة والبحث والكتابة فيه. يعد:

- **(أبو علي الفارسي):** مؤرّخ علم القياس؛ حيث حدّد مسائله وأحكامه وحدوده وأقسامه وكل ما يتعلق به؛
- وبعدها **(ابن جنّي):** باستكمال رحلة شيخه فنقل عنه وأضاف وأبدع في كتابه الخصائص، فكان هو الموسع الحقيقيّ لعلم القياس وأحكامه وأقسامه. وبهذا يكون (أبو علي الفارسي وابن جنّي)؛
- **(الأنباري):** الذي تأثر بهما واستكمل بناء علم القياس في كتابيه (الإغراب في جدل الإعراب)، و(لمع الأدلة في أصول النحو) حيث أقام صناعة النحو كلها على أركان ثلاثة، هي: النقل أي السماع والقياس واستصحاب الحال.

**حديثـــــا:** فقد سار البحث اللّغويّ في اتجاهات مختلفة متأثرين بمناهج الدرس اللغوي الحديثة، فظهرت في المكتبة العربية كتباً كثيرة ومنها من توقف على موضوع القياس رصداً وتجميعاً وتقييماً وتأليفاً، ومن الذين أسهموا في هذا الموضوع مبكراً الشيخ

(محمد الخضر حسين) في كتابه القياس في اللغة العربية، تلاه الأستاذ (أحمد أمين) في بحثه مدرسة القياس في اللغة، وجاء بعده

(ابن عاشور) ووضع كتاب تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد ومنها أيضاً كتاب للدكتور (عمر فروخ) مراحل القياس في تاريخ اللّغة العربيّة، ولعبد الصبور شاهين كتاب أيضاً في الموضوع اسمه (مشكلات القياس في اللغة العربية، وللدكتور صاحب أبو جناح كتاب بعنوان القياس في منهج المبرد، وظهرت كتب أخرى تناولت موضوع القياس منها: إبراهيم مصطفى في أصول النحو، وسعيد الأفغاني أيضاً في أصول النحو، وفؤاد ترزي في أصول اللغة والنحو، والدكتور علي أبو المكارم أصول التفكير النحوي، والدكتور محمد عيد أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي، والدكتور تمام حسان في الأصول، فضلاً عن عشرات الكتب التي لا تزال تظهر ترى متناولة موضوع القياس من جوانبه وأبعاده المختلفة.

العربية
والاشتقاق